النهار

محليات

تقرير جديد عن سيرة القضاء الاستثنائي: حتى إشعار آخر... المحكمة العسكرية

تعود المحكمة العسكرية في لبنان الى دائرة الضوء مجددا مع التقرير الذي يحمل عنوان: "حتى إشعار آخر – قصص قصيرة من سيرة المحكمة العسكرية 1945–2015"، الذي أعدته "أمم للتوثيق والأبحاث" مع "هيا بنا" بدعم من الاتحاد الأوروبي. ومن المقدمة ان "المحكمة العسكرية باتت تتبوأ محلاًمركزياً، بل المحل المركزي من فضائنا القضائي". وفيه ايضاً ان "التجربة اللبنانية تثبت ان توزيع انتاج العدالة، ولا سيما في القضايا التي تتنفس السياسة بالمعنى الواسع للكلمة، على مرافق عدة، لا يقبل الدفاع عنه تحت عنوان توزيع المهمات لأنه افضى ويفضي عملياً الى انتاج عدالات متفاوتة لا يستقيم مع تفاوتها ميزان". وتحت عنوان فرعي عن "المجلس العدلي "قضاء استثنائي يؤكد القاعدة"، أورد التقرير ان القضاء العسكري ليس إلا واحدا من مؤسسات القضاء الاستثنائي في لبنان. فالمحاكم المذهبية والروحية من مؤسسات القضاء الاستثنائي، ومحكمة المطبوعات منها، ومجالس العمل التحكيمية والمحكمة الخاصة بالمصارف المتعثرة، وعليه قس(...)".

في التقرير مراحل من سيرة المحكمة العسكرية منذ تشكيل اول محكمة عسكرية بواسطة جيوش الحلفاء سنة 1918، حيث عمدت الدولة الفرنسية المنتدبة الى انشاء محاكم عسكرية عهد اليها في تطبيق القوانين العسكرية الفرنسية. ثم سيرة قصص "ليست بالضرورة من أحسن القصص" تبدأ من عام 1949 تاريخ محاكمة انطون سعادة امام المحكمة العسكرية خلال ساعات قليلة، واصدار الحكم بإعدامه رمياً بالرصاص. وأورد التقرير "ان محاكمة انطون سعادة تكاد تكون في محل الموجز من تاريخ القضاء العسكري، لجهة أنه قضاء لا يستوفي شروط المحاكمة العادلة، وقضاء يفتقر تكوينياً الى الاستقلالية، وهذا ما ينزله من منزلة الشريك في السلطة كائناً من بيده مقاليدها، من الاستقلال الى الوصاية تتوسل به إقامة الحجة على خصومها، كلما أعيتها الحجة".

وفي شهادة المحامي ريشار شمعون، أن القضاء العسكري يتنافى مع مفهوم استقلال السلطات، بل يضرب عمق هذا المفهوم. ثم قضية ملاحقة أنسي الحاج بسبب عدد خاص من "النهار" عن المكتب الثاني والقضاء العسكري الذي أوكل اليه في عهد الرئيس سليمان فرنجية ان يحاكم بعض ضباط الجهاز الامني للدولة، ثم قضية "زيارة البطريرك الراعوية الى الجبل عام 2001" وما تلاها من اعتقالات واحالات على المحكمة العسكرية، والرد الميداني عليها بتوقيف العشرات واحالتهم على المحكمة العسكرية بهدف تحقيق وظيفة ردعية. ويعرض التقرير لقضية استقالة القاضي رالف رياشي من موقعه كرئيس لمحكمة التمييز الجزائية، وفي ما يمثل اعلى درجات التزاحم بين "دولة القانون" ممثلة بالقضاء العدلي، و"دولة الاستثناء" ممثلة بالقضاء العسكري، ما يمكن ان يكون شاهداً على ما يمكن ان يكون من استعمالات هذا القضاء. تبقى قضية الوزير السابق ميشال سماحة وردود الافعال عليها. وتحت عنوان "تحطيم ارقام" اورد التقرير ان المحامين يحبون العمل في المحكمة العسكرية لأن احكامها سريعة واكبر الملفات لا تتجاوز مدتها السنة، وفي بعض الحالات تنتهي الملفات خلال نهار واحد. في خلاصات التقرير، انه قد يكون للقضاء العسكري حسنات، ولكن السيئات في مجال العدل، متى تكررت عن سابق عمد وتصميم تذهب بالحسنات، لذلك فكلنا برسم القضاء العسكري حتى اشعار آخر، كلنا برسم القضاء العسكري".

موقع النهار، ١٦ أيلول ٢٠١٦